euromesco
Paper

رقم 70

اتفاقيات الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية من أجل أوروبا الجيوسياسية

إزجي إرجيل

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
Paper

رقم 70

اتفاقيات الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية من أجل أوروبا الجيوسياسية

إزجي إرجيل

Med.
titute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco

Paper

أصبحت **يورومِسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يورومِسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يورومِسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران االأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل و متعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

اتفاقيات الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية من أجل أوروبا الجيوسياسية

إزجي إرجيل
زميل باحث، المعهد السويدي للشؤون الدولية

مقدمة

أدت اتفاقية الهجرة الأخيرة التي تم إبرامها رسميًا بين تونس والاتحاد الأوروبي (ماكولاي، 2023) إلى تجديد المناقشات حول فعالية وآثار سياسات الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي، لا سيما في تفاعلاته ضمن العلاقات الأورو-متوسطية. تعكس هذه الاتفاقية الدبلوماسية، التي تتضمن تعزيز مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي مقابل الدعم المالي لتونس، ترتيبا مسبقا مع مصر. ففي حالة مصر، استلزمت الاتفاقية احتواء اللاجئين الفارين من الصراعات في البلدان المجاورة، وخاصة السودان، مقابل مساعدات مالية كبيرة (أوكارول، 2023). هذه هي بعض الأمثلة القليلة في المنطقة، حيث يمكن توسيعها لتشمل الجزائر والمغرب والنيجر وغيرها الكثير (كوخ، ويبر وويرينفيلز، 2018).

تتزامن اتفاقيات الهجرة هذه، التي تحدث على خلفية الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتحصين حدوده وإدارة تدفق المهاجرين، مع ارتفاع مثير للقلق في الوفيات بين المهاجرين داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط. على وجه الخصوص، في أعقاب «الهجرة الكبيرة في صيف 2015» (دوفيل، 2019)، أدى التركيز على الحاجة إلى مراقبة تدفقات الهجرة بواسطة الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل بالإضافة إلى تصميم خطط للعودة المحتملة إلى «بلدان آمنة» محددة إلى تفاقم التوتر على حدود الاتحاد الأوروبي (بالدوين-إدواردز، بليتز وكراولي، 2019). والجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للهجرة تشير إلى أنه منذ عام 2017، شهد البحر الأبيض المتوسط أكبر عدد مسجل من وفيات المهاجرين، مع وقوع هذه الحوادث المأساوية على طول طرق الهجرة القادمة بشكل رئيسي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يسعى الأفراد فيها إلى العبور إلى الاتحاد الأوروبي (المنظمة الدولية للهجرة، 2023). وأدى ذلك إلى عدد متزايد من اتفاقيات الهجرة لتخفيف التوتر على حدود الاتحاد الأوروبي، في حين أن هذه الاتفاقيات، وبالتالي مراقبة الحدود، تؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان مما يؤدي إلى وفاة المهاجرين كما هو مذكور أعلاه. ويؤكد التقاء الاتفاقيات والمخاوف الإنسانية المتصاعدة هذا على التفاعل المعقد بين سياسات الهجرة الإقليمية، والمصالح الاقتصادية، والحاجة الملحة إلى نهج شامل وسليم أخلاقيا لإدارة تدفقات الهجرة.

في ضوء هذه الأحداث الأخيرة، تجري هذه الورقة فحصًا شاملاً للأهداف الجيوسياسية التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها في سياق العلاقات الأورو-متوسطية، مع توضيح الديناميكيات المعقدة المتضمنة في اتفاقيات الهجرة والسرديات المتضاربة التي تخلقها بين الإنسانية والأمن. يكتسب تحليل اتفاقيات الهجرة أهمية لأنه يجمع بين القرب الجغرافي واعتبارات السياسة، ويلخص الجوانب الرئيسية للجيوسياسية من خلال (1) أولوية الأمن، (2) البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بلدان ثالثة مركزية، و (3) الميثاق الجديد بشأن اتفاقية الهجرة واللجوء للاتحاد الأوروبي (المشار إليها فيما يلي باسم الميثاق الجديد) وإمكاناته.

يتضمن الميثاق الجديد، الذي تم الكشف عنه بهدف معالجة التحديات المعقدة المرتبطة بالهجرة، أجندة متعددة الأوجه موجهة نحو إنشاء آلية شاملة للاتحاد الأوروبي للتأهب للأزمات وإدارتها في مجال الهجرة والتعاون بين البلدان الثالثة. ومن ثم، فهو يخدم غرضًا مزدوجًا: فهو لا يتم تأطيره كآلية لحماية المهاجرين الأفراد فحسب، بل أيضًا كأداة لإدارة الأزمات من خلال احتواء تدفقات المهاجرين، مما يوفر فرصة لفهم الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في وقت واحد. وبالتالي، توجه هذه الورقة تركيزها نحو كشف التفاعل المعقد بين السياسة والجغرافيا في إطار الميثاق الجديد والتعمق في آثاره وإمكاناته بالنسبة للأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورو-متوسطية، مع التركيز بشكل خاص على تحليل اتفاقيات الهجرة.

يكتسب فهم الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي أهمية متزايدة لعدة أسباب مقنعة. أولا، الفهم الدقيق للدوافع الأساسية التي تحرك هذه الأهداف الجيوسياسية سوف يوضح الترتيب الهرمي لأولويات السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يكشف النقاب عن المشهد السياسي حيث تكون لسياسة ما الأسبقية على أخرى. حتى الآن، أدت الأهداف الجيوسياسية الشاملة للاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورو-متوسطية، ومن ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى إضعاف مكانة الاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال المساهمة في زيادة التوترات على حدوده. ثانياً، سوف يؤكد استكشاف هذه الأهداف الجيوسياسية على الترابط المتأصل بين الجغرافيا والدبلوماسية في العلاقات الأورو-متوسطية، مما يوفر نظرة ثاقبة للتفاعل الديناميكي بين العوامل المادية والسياسية. ثالثًا، سيُظهر التحليل الشامل للميثاق الجديد في ضوء هذه الأهداف الجيوسياسية إمكانات الفضاء الدبلوماسي في العلاقات المعقدة ضمن الديناميكيات الإقليمية الأورو-متوسطية، لا سيما فيما يتعلق ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبناء على ذلك، تم تنظيم الورقة على النحو التالي. يقدم القسم الثاني دراسة للأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورو-متوسطية. وفي إظهار ذلك، توضح الورقة بالتفصيل أولوية الأمن على الخطاب الإنساني، ودور البلدان الثالثة والبحر الأبيض المتوسط كمنطقة، وإمكانات الميثاق الجديد. أما القسم الثالث فيختتم بتقديم مجموعة من التوصيات. هذه التوصيات موجهة إلى صانعي السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على أولئك الذين يتقاسمون الحدود البرية والبحرية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تدعو العقيدة المركزية لهذه التوصيات إلى تحول في النقطة المحورية في تأطير خطاب الاتحاد الأوروبي ــ من مجرد مراقبة الحدود إلى إعطاء الأولوية لأمن المهاجرين وحقوقهم. ومن شأن هذا التحول أن يسهم في نهاية المطاف في تعزيز حضور الاتحاد الأوروبي ونفوذه ضمن العلاقات الأورو-متوسطية من خلال إعادة التنظيم الاستراتيجي للإجراءات وأطر السياسات بما يتماشى مع أهدافه الجيوسياسية.

الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي وطموحاته الإصلاحية الحالية

ينطوي مصطلح "الجيوسياسية" على مفاهيم مختلفة، تتراوح من وجهات النظر التي تؤكد على مركزية الجغرافيا إلى تلك التي تسلط الضوء على النشر الاستراتيجي للموارد العسكرية، والسعي لتحقيق المصالح الاقتصادية، وديناميكيات «سياسات القوة» (كوندناني 2023; العايدي، 2023). في الابحار في وجهات النظر المتنوعة هذه، من الضروري إدراك أن الطبيعة الدبلوماسية لاتفاقيات الهجرة تؤكد على بُعد «سياسة القوة»، مع التركيز على دور المعايير باعتبارها متميزة عن القواعد الراسخة التي تحكمها الممارسات العرفية (هاجان، 1942). تسهل وجهة النظر هذه وضع تصور موسع للجيوسياسية يمتد إلى ما هو أبعد من الأطر الإقليمية التقليدية، ويدمج المعايير والقيم في نطاقها التحليلي مع البقاء متناغمًا مع التأثير الدائم للجغرافيا (كووس، 2017).

في هذا السياق، تضيّق الورقة تركيزها على الجانب المعياري للأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي كما تتجلى من خلال اتفاقيات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط. يسعى التحليل، من خلال دراسة الأبعاد المعيارية، إلى توضيح كيف أن الاتحاد الأوروبي، من خلال مشاركاته الدبلوماسية في اتفاقيات الهجرة، لا يبحر في تعقيدات سياسات القوة فحسب، بل يصوغ الاعتبارات المعيارية، بما في ذلك القيم، ويتشكل بها أيضًا. يساهم هذا الاستكشاف الدقيق في فهم أكثر شمولية للمشهد الجيوسياسي متعدد الأوجه المحيط باتفاقيات

الهجرة، مع تسليط الضوء على الآثار الأوسع على العلاقات الدولية، والاستقرار الإقليمي، والحوكمة الأخلاقية.

لذلك، في سياق البحر الأبيض المتوسط، فإن أحد الاعتبارات المعيارية المهمة للاتحاد الأوروبي يرتكز على التعاون حيث تتشابك فيه الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي بشكل معقد مع تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية. تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها واحدة من أدوات السياسة الخارجية الرئيسية للاتحاد الأوروبي، لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الشرقيين والجنوبيين، وتسهيل تكاملهم المعزز، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا مركزيًا ضمن السياق الأوسع للعلاقات والشراكات الأورو-متوسطية وتعزيز الإصلاحات السياسية (حمزاوي، 2020؛ كيلي، 2006؛ سميث، 2005). ويكتسب إطار السياسة الاستراتيجية هذا الأسبقية من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحقوق الإنسان في تعزيز العلاقات وتحفيز الإصلاح من خلال توفير أموال الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، تجد الطموحات الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي وسيلة للانتشار من خلال مجموعة متعددة الأوجه من التفاعلات المتضمنة في سياسة الجوار الأوروبية (هوكالا، 2008). لكن، يصبح تعقيد هذه السياسة واضحًا عند النظر في تطبيقها على الجيران الشرقيين والجنوبيين. في حين أن سياسة الجوار الأوروبية تمتد لتشمل الجيران الشرقيين، وتطرح احتمال منح عضوية الاتحاد الأوروبي باعتبارها «مكافأة» محتملة للتوائم مع القيم الأوروبية، فإن هذا الحافز يكون غائباً بالضرورة بالنسبة للجيران الجنوبيين. وتمنح هذه الحالة، بدورها، نفوذًا معينًا على الجيران الجنوبيين، وهو ما يظهر بشكل ملحوظ في التعامل مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتميز بأنظمة استبدادية (عبد الرحيم، 2019؛ نورمان، 2020؛ نورمان وميسنسكي، 2023).

وفي الوقت نفسه، تجلى هذا النفوذ في الممارسات العملية كتحول لاحتواء المهاجرين داخل بلدان ثالثة مقابل المساعدة المالية، وهي آلية تتجسد بشكل ملموس في إطار دبلوماسية الهجرة (آدامسون وتسورباس، 2019؛ سيبيرج وفولكل، 2020؛ تسورباس، 2017، 2018، 2019). دبلوماسية الهجرة، التي توضح بالتفصيل كيفية استخدام الدول الثالثة لسكانها المهاجرين كأداة للسياسة الخارجية في مفاوضاتها مع دول الشمال العالمي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، تخدم أيضًا علاقات القوة غير المتكافئة خلال اتفاقيات الهجرة التي يكون لدى الاتحاد الأوروبي فيها أيضًا مخاوفه الأمنية الخاصة لاحتواء الهجرة خارج حدوده. وهنا يتعارض النفوذ المعياري للاتحاد الأوروبي مع القيم الإنسانية التي يتقارب ويتفاعل فيها النفوذ في إطار اتفاقيات الهجرة.

يصبح هذا النفوذ الاستراتيجي واضحا بشكل خاص عند دراسة مجال الهجرة، الذي أصبح على نحو متزايد نقطة محورية للتداول داخل الدوائر الأكاديمية والسياسية على مدى العقود القليلة الماضية. لقد كانت المصالح الجيوسياسية الدائمة للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمثابة خيط ثابت، وكثيراً ما كان منسوجاً بشكل معقد في سياساته الخارجية والأمنية. لقد وضعت هذه السياسات، التي تم التأكيد عليها تاريخيًا من خلال هدف تنمية التفاهم المتبادل المرتكز على القيم المشتركة، الأساس لمشاركة الاتحاد الأوروبي مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جورجاكيس أبوت، 2018).

إيلاء الأولوية للطابع الأمني

تستلزم التداعيات الجيوسياسية للهجرة تكاملا متناغما بين القيم المعيارية والسياسات، مما يعزز إطارا تحليليا شاملا. وعلى الرغم من الحضور الشامل لسياسة الجوار الأوروبية، إلا أن الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الهجرة، تدور بشكل واضح نحو التركيز على مراقبة الحدود، وهو ما يتعارض مع القيم المعيارية للاتحاد الأوروبي. لقد انجذب الخطاب المتطور حول

مراقبة الحدود بشكل متزايد نحو استراتيجية احتواء المهاجرين خارج حدود الاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في بداية هذه الورقة في أمثلة الاتفاقيات مع مصر وتونس، والتي توصف عادة بأنها «التحويل الخارجي» (بوسويل، 2003).

غير أن نموذج التحويل الخارجي هذا يكشف عن توتر مع المبادئ الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية. في حين أن سياسة الخارجية تؤكد على الضرورات الأمنية وتعزز التعاون من خلال إضفاء الطابع الأمني، فإن سياسة الجوار الأوروبية، في المقابل، موجهة نحو إيجاد حلول تعاونية. ويسلط هذا الانقسام الضوء على اختلال السياسات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تبرز الأولويات المتباينة بين التوجه الخارجي والروح التعاونية لسياسة الجوار الأوروبي إلى الواجهة، مما يكشف عن التوترات المتأصلة في النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع إدارة الهجرة. وعلى هذا النحو، فإن الفحص الدقيق لهذا الاختلاف يساهم في فهم أكثر عمقا للتفاعل المعقد بين الضرورات الأمنية، والأطر التعاونية، والاعتبارات المعيارية ضمن الأجندة الجيوسياسية الأوسع للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تتجلى في اتفاقيات الهجرة.

تحمل هذه الاتفاقيات أهمية قصوى ضمن هذه السرديات المتنافسة لأنها مصممة لتحصين حدود الاتحاد الأوروبي وتنظيم تدفق المهاجرين واللاجئين، ومعالجة الضرورات الأمنية والالتزام بحماية رفاهية المهاجرين واللاجئين الأفراد، مما يعكس البعد الإنساني في نفس الوقت (كاردويل وديكسون، 2023؛ نيمان وزاون، 2023). ازدواجية الأهداف هذه منسوجة بشكل معقد ضمن صيغ هذه الاتفاقيات، والتي تتضمن بدورها تقديم المساعدة المالية لدول ثالثة ضمن إطار التعاون (نورمان وميسينسكي، 2023).

نقل هذه المصالح والقيم إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى المشهد الجيوسياسي، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التوازن بين تأكيد مصالحه الإقليمية والتمسك بمبادئه المعيارية، والإبحار في شبكة ديناميكيات القوى المعقدة المتأصلة في العلاقات الدولية. على سبيل المثال، يوضح كاسارينو (2021) أنه في حين أن المحادثات حول التعاون من أجل الهجرة تميل إلى أن تستند في البداية إلى القيم المعيارية للاتحاد الأوروبي، فإنها تتحول بسرعة إلى مناقشات المصلحة الوطنية من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة. هذه المصالح تتجاوز الهجرة، لا سيما من جانب البلدان الثالثة.

في هذا السياق، على الرغم من الخطابات المعيارية للاتحاد الأوروبي التي تؤكد على القيم الإنسانية، يفترض ديل سارتو (2015) أن الاتحاد الأوروبي يتبنى استراتيجية «تعظيم المنفعة» ضمن نهجه المعياري عندما يواجه أحداث تعتبر «قريبة من الوطن». يؤكد التحول العملي نحو استراتيجيات تعظيم المنفعة على ضرورة حتمية قيام الاتحاد الأوروبي بالإبحار عبر المشهد الجيوسياسي المعقد، حيث تتشكل الاعتبارات المعيارية على أساس القرب والفورية. إن تبني مثل هذه الاستراتيجيات في مجال اتفاقيات الهجرة يدل على توازن دقيق حيث يتم تطبيق المبادئ المعيارية بشكل انتقائي، مع إعطاء الأسبقية للاعتبارات العملية، مثل الأمن، على حماية حقوق المهاجرين.

يتميز هذا بميل ملحوظ نحو إعطاء الأولوية للضرورات الأمنية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب المعايير الأوروبية الراسخة الأخرى. تتجلى عملية إعادة المعايرة هذه بشكل بارز في ميل الاتحاد الأوروبي إلى التحالف مع الدول الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سكاري، 2022). علاوة على ذلك، فإن التحولات الزلزالية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة منذ الانتفاضات العربية في عام 2011، لم تترك أثرا لا يمحى داخل المنطقة نفسها فحسب، بل ترددت أصداؤها

أيضا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، شهد نفوذ الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعفاً مصاحباً، مما يعكس التأثير المتصاعد لأحداث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الديناميكيات الداخلية للاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وهجماته اللاحقة في مدن أوروبية مختلفة، إلى جانب النزوح الجماعي الناجم عن الحرب الأهلية السورية. لقد شكلت هذه الأحداث بشكل كبير التفاعل المعقد بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لجأ العديد من الأفراد النازحين إلى الدول المجاورة لسوريا وحتى داخل أوروبا (بويد أندرسون، 2021؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 2019).

تؤكد هذه الأمثلة سعي الاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور جيوسياسي موسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة على خلفية المشهد السياسي المتطور والفرص التي تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز وجوده ونفوذه من خلال المناورات الاستراتيجية وتعديلات السياسات. لكن، وعلى الرغم من هذه التطلعات، يظل الاتحاد الأوروبي هامشيًا في الأحداث الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يسلط الضوء على التحديات المعقدة الكامنة في الإبحار في التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة. ويشير هذا إلى حاجة الاتحاد الأوروبي إلى إعادة معايرة استراتيجياته والانخراط بشكل استباقي مع الديناميكيات الجيوسياسية المتطورة للتأكيد على دور أكثر أهمية في تشكيل الأحداث داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتبنى الاتحاد الأوروبي، أثناء الابحار في المشهد الجيوسياسي للبحر الأبيض المتوسط، نهجًا دقيقًا يتميز بالتأثير الضمني بدلاً من التوجيهات الصريحة (يونجز، 2015). فهو يعكس قدرة الاتحاد الأوروبي على التكيف الاستراتيجي في التعامل مع تعقيدات العلاقات الأورو-متوسطية، واستخدام اتفاقيات الهجرة كقنوات يتم من خلالها ممارسة التأثير الضمني، وبالتالي المساهمة في الخطاب المستمر حول الطبيعة المتعددة الأوجه للتفاعلات الجيوسياسية داخل هذا المجال الجغرافي الحاسم. ويأخذ هذا النهج الضمني منعطفًا أكثر وضوحًا عند دراسة سياسات مراقبة الحدود، وهو التحول الذي أصبح واضحًا بشكل خاص في أعقاب الانتفاضات العربية، مما خلق تناقضًا.

كانت النتيجة المترتبة على هذا التناقض هي صياغة الاتحاد الأوروبي لسرد مزدوج، يتأرجح بين الخطاب الإنساني والخطاب الأمني، وكلاهما في صراع متأصل مع بعضهما البعض. وتزداد هذه الازدواجية تعقيداً بسبب تضاؤل النفوذ الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة، ويخلق هذا السرد المتغير تنافراً ملموساً بين الأهداف الجيوسياسية المعلنة للاتحاد الأوروبي وأفعاله الفعلية. ويتلخص هذا التناقض في الانفصال بين «ما يفعله الاتحاد الأوروبي مقابل ما يقوله الاتحاد الأوروبي»، مما يوضح التحديات والتعقيدات الكامنة في صياغة وتنفيذ أهداف جيوسياسية متماسكة في سياق اتفاقيات الهجرة في المنطقة.

البحر الأبيض المتوسط ومركزية الدول ثالثة

تماشياً مع الأهداف الجيوسياسية الأوسع للاتحاد الأوروبي، فإن لهذه الاتفاقيات تأثيراً ملحوظاً على العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبالتالي على البحر الأبيض المتوسط. يحتل البحر الأبيض المتوسط مكانة ذات أهمية قصوى بسبب خصائصه الجغرافية والسياسية المميزة، وهي أهمية أصبحت واضحة بشكل متزايد خلال العقد الماضي. إن الفحص بصورة أدق لأدوات السياسة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الأورو-متوسطية يشير إلى أنه قد تم إنشاء مفاوضات تعاونية، والتي يمكن استخدامها كأداة لمزيد من التعاون بما في ذلك الهجرة.

والجدير بالذكر أن الشراكة الأورو-متوسطية،

المعروفة باسم عملية برشلونة، تقدم مثالًا واضحًا على المشاركة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة (المفوضية الأوروبية، 2023a). تتضمن الشراكة الأورو-متوسطية، التي بدأت في عام 1995، التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، مع تحديد أهدافها عبر ثلاث ركائز شاملة: (1) تعزيز السلام والاستقرار، (2) السعي لتحقيق الرخاء المشترك، و (3) تيسير التقارب بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية شاملة.

وفقا للمبادئ الأساسية للجيوسياسية، تظهر هذه الشراكة كقناة ينشر من خلالها الاتحاد الأوروبي نهجه المعياري في المنطقة، في سعي لتعزيز علاقاته مع بلدان منطقتي المشرق والمغرب العربي. تجسد هذه المبادرة المتعددة الأوجه دمجًا استراتيجيًا للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مما يعكس الدور الاستباقي للاتحاد الأوروبي في تشكيل المشهد الجيوسياسي للمنطقة الأورو-متوسطية. وعلى هذا النحو، فإن التحليل الدقيق للشراكة الأورو-متوسطية يكون بمثابة عدسة قيمة يمكن من خلالها تمييز الوكالة الجيوسياسية المتطورة للاتحاد الأوروبي وسعيه لتحقيق الأهداف المعيارية في الأرضية الجيوسياسية المعقدة والديناميكية للبحر الأبيض المتوسط.

ويدور هذا، كما تم التأكيد عليه في المقدمة، حول مركزية البلدان الثالثة في ديناميكيات صفقات الهجرة. تنبع هذه الأهمية من الشرط الأساسي المتمثل في الحصول على موافقة هذه البلدان الثالثة التي تستخدم فيها سياسة الهجرة بشكل استراتيجي كورقة مساومة لتعزيز مكانتها الدولية وتأثير المشاريع (جرينهيل، 2010؛ تسوراباس، 2019). وكثيراً ما تتسم هذه الظاهرة باستخدام المهاجرين كسلاح، وهي ممارسة تميل إلى الافتقار إلى حلول مستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. على سبيل المثال، عندما تنضم تونس أو مصر لمساعدة الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة، فإن غياب قوانين واضحة لتكامل الهجرة داخل أراضيهما قد يجعل تدفق المهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية للأفراد الذين يبحثون عن حياة آمنة ومأمونة، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات في استخدام المهاجرين كسلاح بدلا من التخفيف من ذلك.

علاوة على ذلك، سلطت الأحداث الأخيرة، كما تبين بوضوح من أزمة الحدود اليونانية-التركية في عام 2020 (ستامولي، 2023)، الضوء على أن هذه الاتفاقيات مع دول ثالثة يمكن أن تكون بمثابة محفزات لظهور صراعات على حدود الاتحاد الأوروبي. وفي هذه الحالة، استخدمت تركيا اللاجئين بشكل استراتيجي كأداة للمساومة، مستفيدة من حركتهم للمطالبة بدعم الاتحاد الأوروبي لعملياتها العسكرية في سوريا ومواصلة الدعم للاجئين السوريين في تركيا (هيومن رايتس ووتش، 2022). وفي وقت لاحق، عندما لم يتم تقديم المساعدة من الاتحاد الأوروبي على الفور، هددت تركيا بفتح حدودها، مما أدى إلى ارتفاع عدد المهاجرين وإشعال شرارة اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى سقوط قتلى على حدود الاتحاد الأوروبي.

ولهذا السبب، يصبح تحقيق التوازن بين الأهداف الجيوسياسية والالتزام القوي بحقوق الإنسان أمراً ضرورياً لمنع مثل هذه الأزمات ودعم المعايير الأخلاقية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية الاتحاد الأوروبي ومكانته العالمية. وبدافع من ضرورة تحصين حدوده الخارجية، إلى جانب الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط، غالبًا ما تبرز المناقشات حول اتفاقيات الهجرة دور ومصالح البلدان الثالثة، وغالبًا ما تطغى على الأهداف الجيوسياسية الجوهرية للاتحاد الأوروبي والقيم المعيارية المقصودة بشأن حقوق الإنسان التي تتم مناقشتها في إطار دبلوماسية الهجرة.

في حين أن الأنماط المذكورة أعلاه هي جزء لا يتجزأ من فهم العلاقات الأورو-متوسطية، وبالتالي تطبيقها على حالة اتفاقيات الهجرة، فإن التحليل الشامل يستلزم إدراج الأهداف

الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في هذه الأنماط. ويؤكد كولير (2016) على ثلاث نقاط حاسمة يجب أخذها في الاعتبار عند الخوض في الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة: (1) الاعتراف بالمجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة غير المتجانسة في المنطقة، حيث لا يمكن تصميم النتائج بشكل فعال إلا عندما يتم إدراك تعقيد هذه الجهات الفاعلة؛ (2) توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل حوافز للدول غير الأعضاء، وخاصة تلك الموجودة في المنطقة الجنوبية مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي هي غير مؤهلة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ و(3) دمج الجهات الفاعلة غير الحكومية في عمليات تطوير السياسات، والاعتراف بأدوارها المحورية في طرق الهجرة ومعرفتها المباشرة لمعالجة المقتضيات السائدة في البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال هذه الأمور، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يعزز نهجًا أكثر شمولية وفعالية لإدارة الهجرة في السياق الأورو-متوسطي، مما يوفر طريقًا للاتحاد الأوروبي لمواءمة تطلعاته الجيوسياسية مع تدابير سياسية عملية وشاملة.

الميثاق الجديد وإمكانياته

يسعى الميثاق الجديد، الذي لم يتم تقديمه كقانون بعد، ولكن حصلت أقسام أساسية من الاقتراح على موافقة من المجلس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمصمم لمعالجة التعقيدات والمصالح المتباينة داخل الاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق التوازن الذي يسعى إلى التوزيع العادل للعبء المرتبط بالهجرة (المفوضية الأوروبية، 2023b). لكن، يبقى أن نرى إلى أي مدى سيركز الميثاق الجديد على حقوق الإنسان بدلاً من التوجه الخارجي. ومع ذلك، كما ذكر بيرينز ولو كوز (2023)، هناك مسألتان واضحتان: «أولاً، مسألة تقاسم المسؤولية وكيف يمكن جعلها ملموسة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، في سياق تتراجع فيه كل دولة عضو بشكل متزايد خلف حدودها. ثانياً، كيفية الموازنة بين معايير الحماية مع نظام يهدف إلى معالجة طلبات اللجوء بسرعة أكبر على الحدود وإعادة أولئك الذين ليس لديهم الحق في البقاء».

ومن بين بنوده الرئيسية، يسعى الميثاق الجديد إلى تعزيز التعاون في عمليات البحث والإنقاذ من خلال التأكيد على عدم تجريم هذه الأنشطة. وفي حين يتداخل تقاسم المسؤولية مع اهتمامات الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، فإن توحيد الأدوات على مستوى الاتحاد الأوروبي للاستقبال وتبسيط فعاليتها للعودة من خلال العلاقات القائمة مع بلدان ثالثة يؤدي إلى إضفاء التوجه الخارجي.

علاوة على ذلك، يقدم الميثاق الجديد آلية تضامن طوعية، تشمل خيارات النقل إلى مكان آخر أو المساهمة المالية، لتعزيز الاستجابات التعاونية بين الدول الأعضاء مع إضافة لائحة إدارة اللجوء والهجرة. وتخدم هذه الآلية كنقطة قوة كبيرة، حيث تقدم مفهوماً جديداً «للتضامن الإلزامي» المصمم لتخفيف العبء عن الدولة العضو في حالة تعرضها لتدفق غير متناسب من الهجرة مقارنة بنظيراتها. يقدم هذا مجموعة من الخيارات للدول الأعضاء، تشمل (1) نقل عدد معين من طالبي اللجوء داخل أراضيهم، (2) دفع مساهمة لكل طالب لجوء تم رفض نقله، و(3) توفير الدعم المالي للاحتياجات التشغيلية، مثل الموظفين والمرافق والمعدات الفنية (ليبوريرو،2023). ومع ذلك، لا يزال يتعين النظر في جمع هذه الآلية مع التأكيد على العودة في الميثاق الجديد المتفق عليه.

على سبيل المثال، يجادل زومرز وفان نورلوس وفان ليمبت (2018) بشكل مناسب بأن «إضفاء التوجه الخارجي على حدود الاتحاد الأوروبي - إيجاد طرق لإبقاء المهاجرين غير الشرعيين خارجًا مع إنشاء «طرق قانونية» في الوقت نفسه يتم تقديمه على أنه «النهج (الجديد) للاتحاد الأوروبي». وعلى الرغم من أن هذا يشير إلى العديد من صفقات واتفاقيات الهجرة، إلا أن هذه الملاحظة تنطبق على كل من الاتفاقيات

الثنائية والاتفاقيات على مستوى الاتحاد الأوروبي الموقعة مع دول ثالثة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والنتيجة هي سيناريو يتسم بعدم فعالية السيطرة على الهجرة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعلاقات القوة غير المتكافئة، كما شهدنا من قبل. إلى أي مدى قد تؤدي هذه الظروف إلى نتائج مختلفة مع الميثاق الجديد، هذا أمر خاضع للنقاش.

وبسبب هذا السرد المتضارب بالضبط، يُظهر الميثاق الجديد نقطة ضعف ملحوظة. وكما هو موضح أعلاه وحسب ما يتجلى في أحدث النقاط المتفق عليها في الميثاق الجديد، يكشف التحليل الأكثر دقة أن المبادئ الأساسية موجهة في الغالب نحو تعزيز حدود الاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية لـ «هجرة العودة». هذا التركيز على هجرة العودة يزيد من الأهمية المتزايدة في السياق الأوسع للعلاقات الأورو-متوسطية، ومن المتوقع أن يحفز الميل المتزايد للدخول في اتفاقيات هجرة إضافية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك جانب «التأهب وإدارة الأزمات المتعلقة بالهجرة»، والذي يدور حول أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ. لكن، يبدو أن هذا النهج الاستراتيجي يتعارض مع المنظور الإنساني البحت. توقع التهديدات المحتملة قد يدفع الاتحاد الأوروبي عن غير قصد نحو البحث عن اتفاقيات هجرة إضافية، خاصة مع الدول المتورطة في الصراعات أو الدول المجاورة لها، كما شهدنا في حالة تونس.

في مجال الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي، فإن هذه العلاقة غير المتكافئة المستمدة من اتفاقيات الهجرة الحالية وعناصر الميثاق الجديد، إلى جانب إعطاء الاتحاد الأوروبي الأولوية للأمن على حساب حقوق الإنسان، تقلل من النفوذ المعياري الذي قد يمتلكه الاتحاد الأوروبي على مستوى البلدان الثالثة. لا يؤثر هذا التوتر بين الضرورات الأمنية واعتبارات حقوق الإنسان على فعالية اتفاقيات الهجرة فحسب، بل يشكل أيضًا السرد الأوسع للعلاقات الأورو-متوسطية جنبًا إلى جنب مع الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة. تمتد التداعيات إلى ما هو أبعد من عالم السياسة المباشرة، حيث تؤثر على الخطاب المعياري والموقف الأخلاقي للاتحاد الأوروبي. وبينما يتصارع الاتحاد الأوروبي مع الديناميكيات المعقدة لإدارة الهجرة، يصبح من الضروري إعادة تقييم التوازن بين المخاوف الأمنية وحقوق الإنسان في إطار أهدافه الجيوسياسية من خلال الميثاق الجديد.

الخلاصة والتوصيات السياسية

كما أوضحنا سابقاً، على الرغم من أوجه القصور المتأصلة في الميثاق الجديد، إلا أنه، نظراً لتطوره المستمر، يوفر منصة وفرصة لمتابعة الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي في سياق العلاقات الأورو-متوسطية. لكن، ينشأ توتر متأصل في النهج الذي يتبناه الميثاق الجديد، ولا سيما في التزامه بـ «الاستعداد وإدارة الأزمات المتعلقة بالهجرة». لقد كررت العديد من المنظمات الإنسانية هذا الأمر حيث تدّعي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنها وافقت على العناصر الأساسية، بما في ذلك الحد من العدد القادم (هينلي، 2023). وكما ذكرنا في المقدمة، فقد أدت الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس إلى وفاة العديد من المهاجرين الذين كانوا يحاولون عبور الصحراء قبل أن تؤثر عليهم شروط الصفقة (تونسو، 2023). ومن الممكن أن يؤدي تحديد التهديدات المحتملة إلى مزيد من اتفاقيات الهجرة، وبالتالي وفاة مهاجرين، خاصة مع الدول التي يُنظر إليها على أنها مناطق صراع «محتملة» أو البلدان المجاورة لها.

تاريخياً، كانت أولويات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأمن أقل من تحقيق أهدافه المقصودة، الأمر الذي دفع إلى إعادة التقييم حيث يظهر النفوذ المعياري كأداة حاسمة ضمن الديناميكيات السياسية لاتفاقيات الهجرة. ولهذا

السبب ينطوي الميثاق الجديد على مشاركة محتملة ويمثل فرصة استراتيجية للاتحاد الأوروبي لتعزيز التفاعل المتناغم بين الجهات الفاعلة المتنوعة وغير المتجانسة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو الإطار الذي تم إنشاؤه بالفعل من خلال الشراكة الأورو-متوسطية. ومن خلال الاستفادة من خطابه المعياري ودمجه في اتفاقيات الهجرة، يستطيع الاتحاد الأوروبي تعزيز الحلول المتوافقة مع حقوق الإنسان بدلا من التركيز على العودة. ويمكنه أيضًا أن يساهم في تعزيز الممارسات التعاونية والشاملة في التصدي لتحديات الهجرة. ومن الممكن تحقيق هذه الغاية من خلال نسخة معدلة من الميثاق الجديد الذي لا يعطي الأولوية «للحد من عدد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي» ولكنه يشجع التعاون والقيم الإنسانية. ويتوافق هذا النهج أيضًا مع الأهداف الشاملة للشراكة الأورو-متوسطية، مما يخلق بيئة مواتية للتعاون والحوار متعدد الأوجه بين الأطراف المشاركة في المشهد الجيوسياسي المعقد للعلاقات المتوسطية والأورو-متوسطية.

توصيات لصانعي السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي

- لتجنب الاستسلام لسرد أولية الأمن، لابد أن تشمل الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي ليس فقط ديناميكيات القوة المادية، كما تتجلى في الضوابط على الحدود، بل وأيضاً ديناميكيات القوة السياسية، التي تنطوي على التفاعل بين الجغرافيا والدبلوماسية. ويعد هذا النهج الشامل ضروريا لضمان معالجة الميثاق الجديد بشكل فعال لضرورات مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي ورفاهية المهاجرين في إطار الاتفاقية. ويستلزم هذا الاعتراف بالحقائق الجغرافية التي تشكل تدفقات الهجرة والتعقيدات الدبلوماسية التي تنطوي عليها المفاوضات مع البلدان الشريكة، والتي يتعين دمجها في الميثاق الجديد.
- في تعزيز فعالية اتفاقيات الهجرة، حيث يعمل الميثاق الجديد كنموذج محتمل للاتفاقيات المستقبلية، يتعين على الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع بلدان ثالثة، أن يعمل على مواءمة أهدافهم مع الأهداف المحددة في الشراكة الأورو- متوسطية، وخاصة فيما يتعلق بالسلام والاستقرار. يدل هذا التوافق مع أهداف الشراكة الأورو-متوسطية على الالتزام بتعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاعتراف بالترابط بين الدول من أجل الرفاه الجماعي للمنطقة. ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا الجهد المنسق إلى تسهيل تحقيق الأهداف الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي بطريقة تتوافق مع أولويات الشراكة، وبالتالي تعزيز المزيد من الانسجام. ويعترف هذا النهج بالتحديات والتعقيدات الفريدة لإدارة الهجرة في سياق البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على التعاون والأهداف المشتركة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمنطقة من خلال الميثاق الجديد.
- لقد أصبح رفع مستوى التوازن بين الأهداف الجيوسياسية الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي يشكل ضرورة بالغة الأهمية. وهذا التنافر، الذي يتسم بالإفراط في التركيز على مخاوف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمراقبة الحدود، لا يؤدي إلى تفاقم الصراعات على حدود الاتحاد الأوروبي فحسب، بل ينحرف أيضًا عن الغرض المقصود من اتفاقيات الهجرة. وبالتالي، فإن هذا الاختلال يعيق تحقيق الأهداف الجيوسياسية الشاملة للاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورو-متوسطية، وبالتالي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنه يضعف مكانة الاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال المساهمة في تصاعد التوترات على حدوده. ولذلك، فإن تصحيح هذا الخلل في التوازن الداخلي والخارجي أمر ضروري بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتعزيز نهج أكثر فعالية وانسجاما في تعاملاته مع العلاقات الأورو-متوسطية، ومواءمة أهدافه الجيوسياسية مع روح التعاون المقصودة في اتفاقيات الهجرة.
- وبما أن اتفاقيات الهجرة تتمحور بشكل

أساسي حول المهاجرين، فلابد من إعطاء الأولوية لرفاهتهم إلى جانب نوايا كل من الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة الموقعة عليه. إن تضمين الالتزام بحماية حقوق الإنسان في قلب هذه الاتفاقيات أمر ضروري بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتماشياً مع القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، فإن اعتماد نهج قائم على الحقوق في تحقيق أهدافه الجيوسياسية لا يصبح مجرد تفضيل، بل ضرورة ملحة. من خلال إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في تنفيذ اتفاقيات الهجرة كشرط أساسي في هذه الاتفاقيات، يمكن للاتحاد الأوروبي تعزيز إطار أكثر شمولاً وأخلاقيًا لأهدافه الجيوسياسية في المنطقة، والمساهمة في تطوير الاتفاقيات التي تحمي رفاهية وكرامة المهاجرين وفي الوقت نفسه تعزيز الأهداف الشاملة للاتحاد الأوروبي في منع الصراعات والاستقرار الإقليمي في العلاقات الأورو-متوسطية.

المراجع

عبد الرحيم، ت. (2019) «قصة اتفاقيتين: تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع المغرب وتونس». أوراق المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 41: 1-35.

أدامسون، ف. ب. وجي تسورباس (2019) «دبلوماسية الهجرة في السياسة العالمية». وجهات نظر الدراسات الدولية 20: 113-128.

بالدوين إدواردز، م، ب. ك. بليتز، وهـ.. كراولي. (2019) «سياسة السياسة القائمة على الأدلة في أزمة الهجرة في أوروبا». مجلة الدراسات العرقية والهجرة 45(12): 2139-2155.

بيرينز، هـ.. وسي. لو كوز. (2023) «إغلاق مرحلة واحدة للميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء. والآن تبدأ أخرى». معهد سياسات الهجرة – تعليقات، ديسمبر (كانون الأول). تم الوصول إليه في 21 ديسمبر (كانون الأول) 2023.

https://www.migrationpolicy.org/news/new-pact-migration-asylum

بوزويل، سي. (2003) «إضفاء البعد الخارجي لسياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي». الشؤون الدولية 79(3): 619-638.

بويد أندرسون، ك. (2021) «كيف يمكن لأوروبا أن تكون شريكًا فعالاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». عرب نيوز، 30 نوفمبر (تشرين الثاني). تم الوصول إليه في 23 يوليو (تموز) 2023.

https://www.arabnews.com/node/1978426

كاردويل، بي. جي. و ر. ديكسون. (2023) «الطابع الرسمي غير الرسمي في حوكمة الهجرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي: حالة شراكات التنقل». مجلة الدراسات العرقية والهجرة 49(12): 3121-3139.

كاسارينو، جي. بي. (2021) «استغلال الهجرة في المنطقة الأورو-متوسطية: بين الماضي والحاضر». الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 91-96.

كوليير، م. (2016) «الجيوسياسية كاستراتيجية لحوكمة الهجرة: العلاقات الثنائية للاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط». مجلة الدراسات العرقية والهجرة 42(4): 606-624.

ديل سارتو، ر. أ. (2016) «الإمبراطورية المعيارية في أوروبا: الاتحاد الأوروبي، ومناطقه الحدودية، و»الربيع العربي». مجلة دراسات السوق المشتركة 54(2): 215-232.

دوفيل، ف. (2019) «»الهجرة الكبرى» في صيف 2015: تحليل تجمع الدوافع الرئيسية في تركيا». مجلة الدراسات العرقية والهجرة 45(12): 2227-2240.

المفوضية الاوروبية. (2023a) «الشراكة الأورو-متوسطية». الهجرة والشؤون الداخلية.

https://home-affairs.ec.europa.eu/networks/european-migration-network-emn/emn-asylum-and-migration-glossary/glossary/euro-mediterranean-partnership-eu-romed_en.

المفوضية الاوروبية. (2023b) «ما هو الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي؟» الهجرة والشؤون الداخلية. https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/new-pact-migration-and-asylum_en.

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. (2019) رسم خرائط النفوذ الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. https://ecfr.eu/special/mapping_eu_leverage_mena /.

جورجاكيس أبوت، س. (2018) «الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط». في الصراع والدبلوماسية في الشرق الأوسط: الجهات الفاعلة الخارجية والمنافسات الإقليمية، تحرير ي. ستيفاتشتيس. بريستول: نشر العلاقات الدولية الإلكترونية.

جرينهيل، ك. م. (2010) أسلحة الهجرة الجماعية: التهجير القسري، والإكراه، والسياسة الخارجية. إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل.

هاجان، سي. بي. (1942) «الجيوسياسية». مجلة السياسة 4(4): 478-490.

حمزاوي، د. (2020) «سياسة الجوار الأوروبية: نحو ترسيخ البحر الأبيض المتوسط كمجتمع أمني». شؤون عربية معاصرة 13(1): 105-122.

هوكالا، هـ. (2008) «الاتحاد الأوروبي كقوة مهيمنة معيارية إقليمية: حالة سياسة الجوار الأوروبية». دراسات أوروبا وآسيا 60(9): 1601-1622.

هينلي، جي. (2023) «الاتحاد الأوروبي يتوصل إلى صفقة لجوء تقول جماعات حقوق الإنسان أنها ستخلق(نظامًا) قاسيًا». الغارديان، 20 ديسمبر (كانون الأول). تم الوصول إليه في 20 ديسمبر (كانون الأول) 2023.

https://www.theguardian.com/world/2023/dec/20/eu-reaches-asylum-deal-human-rights-groups-cruel-system

هيومن رايتس ووتش. (2022) «أسئلة وأجوبة: التهديد التركي بالتوغل في شمال سوريا». هيومن رايتس ووتش، 13 أغسطس(آب). تم الوصول إليه في 20 ديسمبر (كانون الأول) 2023.
https://www.hrw.org/news/2022/17/08/-questions-and-answers-turkeys-threatened-incursion-northern-syria

المنظمة الدولية للهجرة (2023) «الوفيات على طرق الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى منذ عام 2017: بيانات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2022». أخبار المنظمة الدولية للهجرة العالمية، 13 يونيو(حزيران). تم الوصول إليه في 5 أغسطس(آب) 2023.

https://www.iom.int/news/deaths-migration-routes-mena-highest-2017-iom-2022-data-reveals.

كيلي، جي. (2006) «نبيذ جديد في زقاق قديمة: تعزيز الإصلاحات السياسية من خلال سياسة الجوار الأوروبية الجديدة». مجلة دراسات السوق المشتركة، 44(1)، 29-55.

كوخ، أ.، أ. ويبر، وس. رينفيلز. (2018) « المستفيدون من الهجرة؟ الدول الاستبدادية في أفريقيا وإدارة الهجرة الأوروبية. ورقة البحث 4 SWP. المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.

https://www.swp-berlin.org/en/publication/profiteers-of-migration/

كوندناني، هـ. (2023) «الارتباك الجيوسياسي في أوروبا». مجلة فصلية عن السياسة الدولية. Internationale Politik Quarterly.

كووس، م. (2017) «الجيوسياسية الحرجة». موسوعة أبحاث أكسفورد للدراسات الدولية.

لايدي، ز. (2023) «معنى أوروبا الجيوسياسية: الرد على هانز كوندناني». مجلة فصلية عن السياسة الدولية. Internationale Politik Quarterly.

ليبوريرو، جي. (2023) «إصلاح الهجرة في الاتحاد الأوروبي يدخل مرحلته النهائية. إليك ما تحتاج إلى معرفته». يورونيوز، 11 أكتوبر (تشرين الأول). تم الوصول إليه في 24 أكتوبر (تشرين الأول) 2023.

https://www.euronews.com/my-europe/2023/10/11/eu-migration-reform-enters-final-stretch-heres-what-you-need-to-know.

ماكولاي، سي. (2023) «الهجرة بين تونس والاتحاد الأوروبي: توقيع صفقة لتعزيز الحدود». بي بي سي نيوز، 17 يوليو(تموز). تم الوصول إليه في 9 أغسطس (آب) 2023.

https://www.bbc.com/news/world-africa-66222864.

نورمان، كي. بي. (2020) «دبلوماسية الهجرة وتحرير السياسات في المغرب وتركيا». مجلة الهجرة الدولية 54(4): 1158-1183.

نورمان، كي. بي. و ن. ر. ميسينسكي. (2023) «مساعدة الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة: تطوير الديمقراطيات أم دعم الاستبداد؟» الهجرة الدولية 61(4): 57-71.

نيمان، أ.، و ن. زون. (2023) «مقدمة: سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة الخارجية وإدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي: مقدمة». مجلة الدراسات العرقية والهجرة 49(12): 2965-2985.

أوكارول، ل. (2023) «الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الشراكة مع مصر للتصدي لشبكات تهريب البشر». الغارديان، 29 يونيو(حزيران). تم الوصول إليه في 1 أغسطس (آب) 2023.

https://www.theguardian.com/world/2023/jun/29/eu-looks-to-egypt-partnership-to-tackle-people-smuggling-networks.

سيبيرج، بي. وجي. سي. فولكيل. (2020) «الاستجابات العربية على حوافز السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي: انقلبت وجهات النظر حول دبلوماسية الهجرة والمرونة المؤسسية في المنطقة العربية في البحر الأبيض المتوسط رأسًا على عقب». سياسة البحر الأبيض المتوسط.

سكاري، إي. (2023) «البقاء آمنًا من خلال كونك جيدًا؟ التراجع المعياري للاتحاد الأوروبي كلاعب أمني في الشرق الأوسط». المجلة الأوروبية للأمن الدولي 8(3): 337-353.

سميث، ك. إي. (2005) «الغرباء: سياسة الجوار الأوروبية». الشؤون الدولية 81(4): 757-773.

ستامولي، ن. (2020) «العنف على الحدود اليونانية مع توجه المهاجرين إلى أوروبا». بوليتيكو، 29 فبراير(شباط). تم الوصول إليه في 14 يوليو (تموز) 2023.

https://www.politico.eu/article/syria-migration-turkey/

توندو، ل. 2023 «إنه عذاب»: «لاجئ يروي كيف ماتت عائلته في الصحراء بحثًا عن مستقبل في أوروبا». الغارديان، 28 سبتمبر(أيلول). تم الوصول إليه في 20 نوفمبر (تشرين الثاني) 2023.

https://www.theguardian.com/world/2023/sep/28/family-died-better-future-europe-tunisia-eu-migration.

تسوراباس، ج. (2017) «دبلوماسية الهجرة في الجنوب العالمي: التعاون والإكراه وربط القضايا في ليبيا القذافي». مجلة العالم الثالث الفصلية 38(10): 2367-2385.

تسوراباس، ج. (2018) «العمال المهاجرون كوسيلة ضغط سياسية: ترابط الهجرة والإكراه في البحر الأبيض المتوسط». مجلة الدراسات الدولية الفصلية 62(2): 383-395.

تسوراباس، ج. (2019) «أزمة اللاجئين السوريين وصنع القرار في السياسة الخارجية في الأردن ولبنان وتركيا». مجلة دراسات الأمن العالمي 4(4): 464-481.

يونغـز، ر. (2015) «مفتـرق الطـرق الجيوسياسـية للاتحـاد الأوروبـي فـي الشـرق الأوسـط». FRIDE Policy Brief رقـم. 197.

زومـرز، أ.، ف. فـان نورلـوس، و آي. فـان ليمـب. (2018) «هـل ستسـاعد صفقـات الهجـرة المصممـة خصيصًـا علـى حـل «أزمـة» الهجـرة الأوروبيـة؟» فـي أزمـة الهجـرة. التجريـم والأمـن والبقـاء، تحريـر د. سـيجل وفـي. ناجـي، 105-130. لاهـاي: أحـد عشـر ناشـراً دوليـاً.

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union